دور الدين في أعادة بناء الدولة

أ.م.د. هدى محمد سلمان
جامعة بغداد – مركز البحوث التربوية والنفسية

المبحث الاول:

تُعد قضية الدين هي قضية عدل، فلا دين بلا عدل، في جميع تطلّعات الإنسان وقضاياه، حتى إنَّ العدل لا يقف عند المسلم، بل يلتقي بالمسلم والكافر معا ،والدّين هو الحالة العقيديّة الوجدانيّة الّتي تقيم التّوازن بين الفرد والمجتمع، من خلال نظام القيم والمعايير، وتؤكّدها في وجدان الإنسان لتمتدّ إلى صعيد الواقع، فيشعر الفرد بأنّ عليه أن يقدّم من نفسه ومن حريته شيئاً للآخر في حاجاته الحيويّة وفي قضاياه الخاصّة والعامّة.

والسؤال الذي يثار عن الدّين : هل الدين يطاول تفاصيل الاجتماع الإنساني، بحيث يضع لكلّ مفردة من مفردات الحياة حكماً أو عنواناً تفصيليّاً يحدّد فيها للإنسان طبيعة التحرّك الجزئيّ فيها، أم أنّه عبارة عن قواعد وعناوين كليّة تتحرّك وتتبدّل بتغيّر الأزمنة والأحوال؟

والجواب، أنّ الخطوط الدينيّة قد تختلف في هذه المقاربة، فقد نجد هناك أحكاماً تفصيليّة تتّصل بالأفعال الإنسانيّة في الواجبات والمحرّمات، لتلزم الإنسان بالفعل أو الترك في عناوين محدّدة، مما لا مجال لتجاوزها حتى مع تغيّر الزمان والمكان والأحوال، إلا في الأوضاع الّتي يسقط فيها اختيار الإنسان وإرادته عن الفعل أو التّرك بفعل الضّغوط الخارجيّة المؤثّرة في هذا أو ذاك.. وربما تنطلق هذه المسألة من ثبات المصالح والمفاسد الّتي يختزنها الفعل في عناصره الذاتية الّتي لا علاقة فيها للطوارئ الخارجية السلبية والإيجابي(ابوزيد،٢٠٠٨، ٧٢).

فقضيّة الدّين في الوعي الإنساني، تتمثّل بالحاجة الطبيعيّة إلى الخروج من الجمود المادي الذي يحاصر الفكر، ويجمّد الروح، ويبتعد بالإنسان عن التّحليق في الآفاق الواسعة للفكر والإنسان والحياة، لأنّ الإيمان بالله يفتح فكر الإنسان على المطلق، ويدفع به إلى التزام القيم الروحيّة والأخلاقيّة في بعدها الإنساني الواسع، ويقف به على قاعدة متينة

ثابتة لا تهتزّ أمام انفعالات الغريزة، ولا تسقط أمام ضغوط الواقع، لأنّها تحدّق بالله الّذي يرعى الإنسان في امتداد وجوده كما رعاه في بدايته.

بناء الدولة:

السلطة المطلقة أو الحكم المطلق شأن إلهي يختص به الله وحده لا شريك له فهو الآمر الناهي وهو الحق الحكم العدل، ومع ذلك هناك حكم جزئي أو سلطة سياسية اجتماعية (في الواقع الإرادي)، الواقع الذي سخره الله للإنسان وأمره بإعماره، وهو تخويل من الله سبحانه وتعالى للناس أجمعين ليلتئم شملهم وينتظم أمرهم، والمستخلفون في هذا الحال مسؤولون عن تنفيذ هذا التخويل .

لم ينص القرآن على نظام محدد للمجتمع الجديد من حيث أداة الحكم والطرق، بل ترك ذلك للناس ولاجتهادهم، ولم يضع أحدا حجة على غيره يفرض كيفية معينة أو نظاما دون آخر.

لكن التجربة السياسية التاريخية أو الإلزام التاريخي غير المحكوم بنص لبناء السلطة السياسية أو لاختيار نوع النظام السياسي أو لاختيار أداة الحكم، محكوم بحكم التطور التاريخي نفسه للفكر الإنساني السياسي الاجتماعي وكذلك محكوم بحركة الإنسان في الواقع السياسي الاقتصادي الثقافي الاجتماعي المتغير، وبقدرته على تطوير آلياته وأدواته السياسية وطرائقه التي يتوصل إليها تنظيم المجتمع وبناء الدولة(راضي، ٢٠١٥، ٣٣).

بناء الدولة كآليات أو كمؤسسات وهيئات وهياكل سياسية أو إدارية أو شعبية أو مهنية هو ما يجب أن يخضع للتطور التاريخي، ويحكمه تقدم المجتمعات وتطور المعارف والعلوم من عصر إلى عصر، ومن بيئة إلى بيئة ومن مجتمع إلى مجتمع.

الدين والعوامل الحاسمة لبناء دولة ناجحة :

يميل الدين، إلى أن يكون حافزاً لرد الفعل بدلاً من أن يكون عنصراً مبادراً. بيد أنه ماذا إن قلبنا الموائد، إن جاز التعبير، ونظرنا إلى الدين على أن له مصلحة محققة في ناتج بناء دولة معين، وعلى أن له طموحات دنيوية لإنشاء بنى معينة تلتزم بتعاليمه وتسهم في

تحقيق أهدافه. وإن كان الحال كذلك، فكيف يمكن للمؤسسات وللفاعلين الدينيين أن يؤثروا، بطريقة غير عنيفة، على الشكل الذي تتخذه الدولة الجديدة؟.

يبدأ تقييم دور المؤسسات الدينية من خلال فهم العوامل الحاسمة للنجاح في بناء الدولة في مرحلة ما بعد النزاع، ألا وهي، الشرعية، والأمن، وتوفير الاحتياجات الأساسية .

ومن أجل أن تكون السلطة شرعية فإنه من الأهمية أن يحصل أولئك الذين في السلطة على مناصبهم من خلال وسائل تُعتبر شرعية وأن يمارسوا سلطتهم بطريقة شرعية. كما يمكن للأجسام الأخرى ضمن الدولة أن تعزز أو تقوّض مفهوم شرعية السلطة. إضافة إلى ذلك، فإن الأجسام الأخرى هذه، بما فيها المؤسسات الدينية، تحدد الإجراءات التي تُعتبر الأفعال شرعية بموجبها(ابوزيد،٢٠٠٨، ١٢).

يُوفّر الأمن إلى حد كبير من خلال إنشاء قوة شرطة فعالة. بيد أنه خلال فترات ما بعد النزاع ولا سيما في تلك البلاد حيث لا زالت قوة الشرطة قيد إعادة التشكيل، فإن ترسيخ الأمن يمكن أن يكون دوراً هاماً من الممكن أن تضطلع به الجهات الفاعلة المحلية.

وإن الأشكال الأخرى تتضمن مجموعات تتوسط في المنازعات، أو أولئك من بنوا رأس مال اجتماعي يقوّي الروابط التي تربط مجتمعاً ما، وأولئك الذين يدرّسون معايير مدنية إيجابية. ويمكن للمؤسسات الدينية أن تلعب دوراً في كل مجال. ويُعتبر الزعماء الدينيون بمثابة وسطاء مهمين يحلون محل دور المحاكم باعتبار أن الأغراض التي تخدمها المحاكم الدينية يمكن أن تتجاوز تلك التي يمكن لمحاكم الدولة تقديمها ، كما أن المؤسسات الدينية قادرة أيضاً على تقوية رأس المال الاجتماعي. ففي البلدان المتجانسة دينياً، أو تلك التي يقوم فيها تقسيم النزاع على أسس أخرى غير الطائفية، يمكن للزعماء الدينين أن يسدّوا الفجوات بين الانقسامات وأن يربطوا المجتمعات، وهذا يستطيع بدوره أن يقلّص معدلات الجريمة وغيرها من الاضطرابات الاجتماعية. وأخيراً، يمكن للمؤسسات الدينية أن تنشر رسائل حول الانسجام والمسؤولية المدنية من المنبر بصورة اسبوعية إضافة إلى شبكة اتصالات ونشر قد تكون واسعة النطاق(Akcomak ، ٤٤، ٢٠١٢).

أما توفير الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك الطعام، وإمكانية الحصول على خدمات صرف صحي ومياه نظيفة، ومأوى، ورعاية صحية، هو العامل الحاسم الاخر لبناء دولة ناجحة. وفي معظم الظروف، يكون توفير هذه السلع والخدمات بقيادة قوى السوق إلى حد كبير، بيد أنه خلال مرحلة بناء الدولة في فترة ما بعد النزاع يتوقع الناس من حكومتهم أن تؤمن دعماً لإنقاذ الحياة. وهذا التوقع من قبل الناس قد يشير إلى أن مسؤولية توفير الاحتياجات الأساسية ينبغي أن تقع على عاتق الحكومة وإلا سيكون هناك عجز في الشرعية يُضعِف من عملية بناء الدولة. وفي حين أن هناك جزء من الحقيقة في هذا، فإن الهدف الملح للنجاح هو توفير الاحتياجات الأساسية. وعلى هذا النحو، فإن سلطات جديدة يمكن أن تسهّل، بدلاً من أن تقود، توفير السلع الأساسية والعمل باتجاه دمج الخدمات في هياكل الدولة، بيد أنه لا ينبغي عليهم العرقلة من توفير إغاثة فورية. وفي هذه الحالة، يمكن للمؤسسات الدينية أن تلعب دوراً كبيراً في توفير خدمات إنسانية في بيئة ما بعد النزاع بطريقة تسهم في شرعية الدولة(عبد المتعال، د٠ت، ١١٢).

المبحث الثاني:

التطبيقات الأخلاقية :

١-في الاهتمام بأخلاق الشباب وأخبار المجتمع

إن من أهم واجبات الإمام هو رعاية المجتمع الإسلامي عن كثب ، وملاحظة كل صغيرة وكبيرة في الحياة الاجتماعية ، ورصدها ، ومحاولة إصلاحها وإرشادها ، ودفع المفاسد والأضرار بالأساليب الصالحة ، وبالإمكانات المتوافرة ، دعما للأمة الإسلامية ، وحفظا للمجتمع من الانهيار أو التصدع . وقد ورد عن الإمام الحسين (عليه السلام) حديث مهم يدل على عمق اهتمام الإمام بهذا الأمر الهام : قال جعيد الهمداني : أتيت الحسين بن علي . . . فسألني ، فقال : " أخبرني عن شباب العرب ؟ " قلت : أصحاب مجالس إقال (عليه السلام) " فأخبرني عن الموالي ؟ " قلت : آكل ربا ، أو حريص على الدنيا إقال (عليه السلام) : ❖ (إنا لله وإنا إليه راجعون) ❖ " والله ، إنهما للصنفان اللذان كنا نتحدث أن الله تبارك وتعالى ينتصر بهما لدينه . يا جعيد همدان : الناس أربعة :

فمنهم من خلاق ، وليس له خلق . ومنهم من له خلق ، وليس له خلاق . ومنهم من ليس له خلق ولا خلاق ، فذاك أشر الناس ومنهم من له خلق وخلاق ، فذاك أفضل الناس " .

❖ الدروس المستفادة هنا :

١ - الاهتمام بالأمور الثقافية والتربوية للشباب .

٢ - تتبع أخبار المجتمع والتطورات فيه .

٣ - ضرورة التشاور في الإصلاحات الاجتماعية .

٤ - من الجدير إخبار العالم والمصلح بما يدور في المجتمع .

٢- مفاهيم أخلاقية ثلاثة

مفاهيم أخلاقية ثلاثة : " النصيحة " ، " طلب الحق " و " صدق الحديث " امتزجت مع كرامة الإعجاز الإلهي التي خص بها أولياءه لتثبيت مكانتهم في قلوب المؤمنين ، ولإتمام الحجة على الذين لا يفقهون رسالة الله في الحياة . فقد روي عن الإمام الصادق (عليه السلام) عن آبائه (عليهم السلام) قال : إن الحسين (عليه السلام) إذا أراد أن ينفذ غلمانه - أي عماله - في بعض أموره ، قال لهم: " لا تخرجوا يوم كذا وأخرجوا يوم كذا ، فإنكم إن خالفتموني قطع عليكم " . - أي هاجمكم قطاع الطريق - .

فخالفوه مرة وخرجوا فقتلهم اللصوص ، وأخذوا ما معهم ، واتصل الخبر بالحسين (عليه السلام) ، فقال : " لقد حذرتهم فلم يقبلوا مني " . ثم قام من ساعته ودخل على الوالي ، فقال الوالي يا أبا عبد الله بلغني قتل غلمانك ، فآجرك الله فيهم . فقال الحسين (عليه السلام) : " فإني أدلك على من قتلهم فاشدد يدك بهم " . قال : أو تعرفهم يا ابن رسول الله ؟ قال : " نعم كما أعرفك وهذا منهم " ، وأشار بيده إلى رجل واقف بين يدي الوالي . فقال الرجل : ومن أين قصدتني بهذا ؟ ! ومن أين تعرف أني منهم ؟ ! فقال له الحسين (عليه السلام) : " إن أنا صدقتك تصدقني ؟ " فقال الرجل : نعم والله لأصدقنك . فقال (عليه السلام) : " خرجت ومعك فلان وفلان " ، وذكرهم كلهم - بأسمائهم - ، فمنهم أربعة من موالي المدينة والباقون من حبشان المدينة فقال

الوالي للرجل: ورب القبر والمنبر لتصدقني أو لأهرأن لحمك بالسياط . فقال الرجل : والله ما كذب الحسين (عليه السلام) وقد صدق ، وكأنه كان معنا ، فجمعهم الوالي جميعا فأقروا جميعا ، فضرب أعناقهم . وهنا ليس للعفو مورد ، لأن القصاص إحياء للحق وحياة للمجتمع ، تنمو به الأخلاق الحميدة ولا يجد معها القتلة والمجرمون مدخلا إلى أغراضهم الدنيئة مضافا إلى أن العفو لا يجري في حقوق الآخرين . والإمام (عليه السلام) هنا في موقف التأديب الشرعي وتسديد الحق لذوي المقتولين ، إنه موقف أخلاقي منه مع رعاية كل الجوانب الشرعية .

❖ الدروس المستفادة هنا :

١ – ما دام لا يتوجه إلى الفرد ضرر عقلائي لابد له أن ينصح حتى ولو كان لا يرى مستمعه أهلا للنصيحة . ذلك لأن الانسان مهما كان فإن ضميره يلتقط النصائح ويختزنها للساعة المناسبة .

٢ – كذلك لابد من القصاص في حال الإمكان ليقطع دابر الجريمة .

٣ – إن الله تعالى جعل النجاة في الصدق ، والهلاك في الكذب .(Dragovic، ٢٠١٥، ٨٧).

٣- في آداب السلوك إلى الله:

عن الباقر (عليه السلام) قال : قال علي بن الحسين (عليهما السلام) : مرضت مرضا شديدا ، فقال لي أبي (عليه السلام) : " ما تشتهي " ؟ فقلت : أشتهي أن أكون ممن لا أقترح على الله ربي ما يدبره لي . فقال (عليه السلام) لي : " أحسنت ، ضاهيت إبراهيم الخليل صلوات الله عليه ، حيث قال جبرئيل (عليه السلام) هل من حاجة ؟ فقال : لا أقترح على ربي ، بل حسبي الله ونعم الوكيل " . وهنا يعلمنا الحسين (عليه السلام) في عيادته لابنه علي السجاد أخلاقية العيادة وفن الكلام مع المريض ، وترى ابنه العزيز وربيبه الكامل كيف لا يرغب لنفسه إلا ما رغب له ربه ، ولا يشتهي حتى الاقتراح على الله العالم بمصلحته الواقعية ، وهكذا فمن غير الأدب أن يقترح الإنسان على هذا الإله العليم الرحيم شيئا والله أعلم بما يصلحه ، ولذلك كان من أدعية العرفاء

الصالحين : " اللهم افعل بي ، ما أنت أهله ولا تفعل بي ما أنا أهله " . نرجو أن نتعلم هذه الأخلاق المعنوية ونتأدب بآداب الحسين وأبنائه البررة في السلوك إلى الله تعالى ، حيث هذا الأدب ينعكس أيضا على معاشرة الانسان مع الناس .

❖ الدروس المستفادة هنا :

١ - أهمية عيادة المريض ، وما لاختيار الكلمات الصحيحة في الحديث معه من أثر نفسي على شفائه .

٢ - واجب المؤمن أن يسلم أمره إلى الله في كل الحالات ، فذلك ما يبدل حاله إلى أحسن حال بإذن الله الذي بيده الخير وهو على كل شئ قدير .

المبحث الثالث:

المؤسسات الدينية وشرعية الدولة :

يتطلّب التفكير في كيف يمكن للمؤسسات الدينية الإسهام في الشرعية فهماً حقيقياً للشرعية. يعرِّف ديفيد بيثام في كتابه "اضفاء الشرعية على السلطة"، ثلاثة مناحي للشرعية: الصلاحية القانونية، تسويغ القوانين، والتعبير عن الموافقة. كل واحد من هذه المناحي الثلاثة ينبغي أن يكون موجوداً لتعتبر سلطة دولة شرعية. وسيكون هناك مصادر متعددة تُسهِم في هذه المناحي الثلاثة الهامة، وواحد من هذه المصادر سيكون الدين. وفهم إلى أي درجة المؤسسات الإسلامية وقادتها يمكن أن يسهموا سيساعد على تحديد التأثير الذي يمكن للدين أن يحمله. وسيتوقف ذلك على مكانتها التاريخية في الساحة العامة والروح السياسية للشعب، والموارد المادية للقادة الدينيين، ومستويات ثقتهم، فضلاً عن وصولهم الاجتماعي من بين جملة أمور أخرى. ومن المهم ملاحظة أن هذا لا يعني أن القادة الدينيين سيضيفون شرعية على سلطة جديدة. بل إنه ببساطة يؤكد إن كانت أصوات الإسلام السني ستملك القدرة على التأثير في بناء الدولة عن طريق إضفاء الشرعية على الدولة الجديدة.

احتياجات أساسية:

غالباً ما تكون الاحتياجات الأساسية التي تتضمن توفير الغذاء والمأوى والخدمات الصحية، هي أقوى الآليات التي تُسهِم من خلالها المجموعات الدينية في إعادة بناء البلاد. أذ نرى داخل المجتمع الإسلامي العالمي، يوجد القليل من المؤسسات المسلمة العابرة للحدود والتي تملك تفويضاً لتوفير مساعدة إنسانية.

لقد وُجِدت ثقافة العطاء الخيري الخاص، لا سيما بين طبقة التجار الذين سعوا خلف صورة إيجابية ل "الوعي الاجتماعي" الذي كان يُشجّع عبر المثل الدينية المتعلقة بالمساهمة من أجل الصالح العام، بيد أن هذا كان محدوداً بالنطاق وبتدخل الدولة.

وبالنظر إلى المستقبل، فأن المجموعات الدينية التي تمتلك قدرة مؤسساتية ومجرّبة في العطاء الخيري ستكون قادرة على الاضطلاع بشكل فعال بدور توفير الاحتياجات الأساسية في أعقاب النزاع فإن هذه المجموعات قليلة جداً ومحدودة(ذويب، ٢٠١٨، ١٥).

تطور الحرية الدينية :

لما كان الإلايمان أو عدم الأيمان جزءًا هامًا من حياة أي شخص، فإن حرية الدين تؤثر على كل فرد. لذلك، فإن إقامة 'جدار يفصل الكنيسة عن الدولة' أمر ضروري حتمًا في المجتمع الحر. وان الكفاح من أجل الحرية الدينية قائم منذ قرون؛ وقد أدى إلى كثير من الصراعات المفجعة. وعلى الرغم من أن مثل هذه الصراعات مازالت قائمة وقد شهد بعض التقدم حيث تم الإقرار ببعض المبادئ المشتركة الخاصة بحرية الديانة أو المعتقد. وقد اعترفت الأمم المتحدة بأهمية حرية الديانة أو المعتقد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمد عام ١٩٤٨، حيث تنص المادة ١٨ منه على أن "لكل إنسان حق في حرية الفكر والوجدان والدين ويشمل ذلك حريته في أن يدين بدين ما، وحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره" وقد تلى اعتماد هذا الإعلان محاولات عدة لوضع اتفاقية خاصة بالحق في حرية الدين والمعتقد إلا أن كافة تلك المحاولات قد باءت بالفشل(ذويب ،٢٠١٨، ٦٣).

كما أقر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٦٦، بالحق في حرية الدين أو المعتقد وذلك من بين ما اقره به من حقوق وحريات.

وتنص المادة ١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أربع بنود بهذا الخصوص؛ وهي أن:

١- لكل إنسان حق في حرية الفكر والوجدان والدين. ويشمل ذلك حريته في أن يدين بدين ما، وحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره، وحريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة.

٢-لا يجوز تعريض أحد لإكراه من شأنه أن يخل بحريته في أن يدين بدين ما، أو بحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره.

٣- لا يجوز إخضاع حرية الإنسان في إظهار دينه أو معتقده، إلا للقيود التي يفرضها القانون والتي تكون ضرورية لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية.

٤- تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام حرية الآباء، أو الأوصياء عند وجودهم، في تأمين تربية أولادهم دينيا وخلقيا وفقا لقناعاتهم الخاصة.

وفي إطار تطور القانون الدولي لحقوق الإنسان، خصصت اتفاقيات دولية ملزمة لتناول مادة واحدة أو أكثر من مواد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ولكن نظرا لتعقد الموضوع الذي تعالجه المادة ١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وللاعتبارات السياسية اللصيقة بموضوعها لم يصبح الموضوع الذي تعالجه هذه المادة محلا لاتفاقية دولية حتى الآن.

وبعد عشرين سنة من مناقشات وكفاح وعمل شاق تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بدون تصويت عام ١٩٨١ إعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد ١٩٨١.

وإن كان إعلان عام ١٩٨١ يفتقر إلى الطبيعة الإلزامية ولا يتضمن النص على آلية للإشراف على تنفيذه إلا أنه مازال يعتبر أهم تقنين معاصر لمبدأ حرية الديانة والمعتقد(المؤسسة الدولية ، ٢٠١٤، ٥٨).

الخاتمة:

في بيئات ما بعد النزاع، يمكن للقادة الدينيين ومؤسساتهم أن يلعبوا دوراً مهماً في عملية بناء الدولة. بشرعيتهم، ومستوياتهم العالية من الثقة، وسردياتهم الأخلاقية، وغالباً بمواردهم المادية والبشرية الواسعة، فيمكن للمؤسسات الدينية أن تكون إما حلفاء أقوياء أو أعداء أشداء للجهود الدولية لإعادة بناء الدول.. وهي تجادل بأنه من أجل حدوث إعادة بناء ناجح فينبغي على الفاعلين الدوليين فهم قدرات ومسؤوليات المشاركة الدينية.

وبمقارنة خصائص المؤسسات الدينية النظام الأساسي لبناء الدولة الناجح -وأعني الشرعية والاستقرار والاحتياجات الأساسية- فيمكننا إدراك الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المؤسسات. فقد نظرت في قابلية المؤسسات على توفير الصلاحية القانونية، وتسويغ القوانين، والتعبير عن الموافقة التي تتطلبها سلطة لتُعتبر شرعية. كما أن الطبيعة المجزأة لبنى القيادة تمنعها من توفير صوت قوي حول الصلاحية القانونية ، وأن ضمنية الإسلام في الروح العامة يوفر مصدراً قوياً لتسويغ القوانين، وأخيراً أن الطبيعة المشتتة للقيادة هي قوة محتملة في حشد أشكال التعبير عن الموافقة. وهذا يوفر نتاجاً مختلطاً بمستوى متوسط من القدرة على الإسهام في إضفاء الشرعية على سلطة.

تُحدد قدرة المؤسسات على الإسهام في الاستقرار عبر مشاركتها في الفصل بين الخلافات، وبناء رأسمال اجتماعي ونشر قيم مدنية. وبما أنه ليس هناك تقليد متمثل بالمشاركة الدينية في حل الخلافات، الذي يُمارس لا يُفضي إلى بناء رأسمال تجسيري، فهذا يشير إلى أن لا حسم المنازعات ولا بناء رأس مال اجتماعي هي وسائل محتملة يمكن من خلالها للقادة الدينيين الإسهام في الاستقرار. ويشير هذا عموماً إلى أن المساهمات الدينية في الاستقرار من المرجح أن تكون منخفضة أو متوسطة.

أما العنصر الأخير في بناء الدولة الناجحة هو أهمية توفير الاحتياجات الأساسية. فلا تقوم المنظمات الخيرية المرتبطة بالمؤسسات الدينية بدور بارز، إذ أنها لا تملك قدرة لوجستية واسعة، كما لا تملك إمكانية الوصول إلى موارد دولية. وكنتيجة لذلك، فإن قدرة المؤسسات الدينية على لعب دور جوهري في توفير الاحتياجات الأساسية منخفض.

وبصورة عامة، وهذا قادر على الإسهام في بناء الدولة، لكن فقط عبر آليات محددة وبصورة أكثر قوة بوصفها مصادر لتشريع سلطة ونشر القيم المدنية. وحتى حين نفهم العمليات التي يمكن من خلالها للمؤسسات الدينية الإسهام في بناء الدولة يبقى السؤال المطروح هو ما إذا كانت ستقوم بذلك. يفترض الرأي الشائع أن المؤسسات الدينية تطمح لذات الأهداف التي ينشدها الفاعلون الدوليون-السلام والازدهار في المقام الأول- وهو موقف قاد إلى احتواء الدين للوفاء مما ينبغي أن يتضمن أي جهد للتعامل مع المؤسسات الدينية في جهود بناء الدولة فهماً للكيفية التي يمكن بها للدولة أن تساعد في تحقيق ما يعتبرونه إرادة الله. وبعبارة أخرى، ما هو الغرض الذي تخدمه الدولة في أصول الدين؟ وأخذ هذا السؤال بعين الاعتبار هو الخطوة التالية المطلوبة قبل أن ينظر الفاعلون الدوليون في التعامل مع المؤسسات .

الملخص:

قضية الدين هي قضية عدل، فلا دين بلا عدل، في جميع تطلّعات الإنسان وقضاياه، حتى إنَّ العدل لا يقف عند المسلم، بل يلتقي بالمسلم والكافر معا ،والدّين هو الحالة العقيديّة الوجدانيّة الّتي تقيم التّوازن بين الفرد والمجتمع، من خلال نظام القيم والمعايير، وتؤكّدها في وجدان الإنسان لتمتدّ إلى صعيد الواقع، فيشعر الفرد بأنّ عليه أن يقدّم من نفسه ومن حريته شيئاً للآخر في حاجاته الحيويّة وفي قضاياه الخاصّة والعامّة.

والسؤال الذي يثار عن الدّين : هل الدين يطاول تفاصيل الاجتماع الإنساني، بحيث يضع لكلّ مفردة من مفردات الحياة حكماً أو عنواناً تفصيليّاً يحدّد فيها للإنسان طبيعة

التحرّك الجزئيّ فيها، أم أنّه عبارة عن قواعد وعناوين كليّة تتحرّك وتتبدّل بتغيّر الأزمنة والأحوال؟

والجواب، أنّ الخطوط الدينيّة قد تختلف في هذه المقاربة، فقد نجد هناك أحكاماً تفصيليّة تتّصل بالأفعال الإنسانيّة في الواجبات والمحرّمات، لتلزم الإنسان بالفعل أو الترك في عناوين محدّدة، مما لا مجال لتجاوزها حتى مع تغيّر الزمان والمكان والأحوال، إلا في الأوضاع الّتي يسقط فيها اختيار الإنسان وإرادته عن الفعل أو التّرك بفعل الضّغوط الخارجيّة المؤثّرة في هذا أو ذاك.. وربما تنطلق هذه المسألة من ثبات المصالح والمفاسد الّتي يختزنها الفعل في عناصره الذاتية الّتي لا علاقة فيها للطوارئ الخارجية السلبية والإيجابية.

فقضيّة الدّين في الوعي الإنساني، تتمثّل بالحاجة الطبيعيّة إلى الخروج من الجمود المادي الذي يحاصر الفكر، ويجمّد الروح، ويبتعد بالإنسان عن التّحليق في الآفاق الواسعة للفكر والإنسان والحياة، لأنّ الإيمان بالله يفتح فكر الإنسان على المطلق، ويدفع به إلى التزام القيم الروحيّة والأخلاقيّة في بعدها الإنساني الواسع، ويقف به على قاعدة متينة ثابتة لا تهتزّ أمام انفعالات الغريزة، ولا تسقط أمام ضغوط الواقع، لأنّها تحدّق بالله الّذي يرعى الإنسان في امتداد وجوده كما رعاه في بدايته.

المراجع:

- ابو زيد، المعتز ، ٢٠٠٨، الدستور وحرية العقيدة ، ط١.

-راضي ، ايناس محمد، ٢٠١٥، الحماية الدولية للحرية الدينية، ط١.

-المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٤، بيروت.

-ذويب ، حمادي، الدين وقضايا المجتمع ، ٢٠١٨.

- عبد المتعال، الصعيدي، الحرية الدينية في الإسلام، ط٢، دار الفكر، د. ت.

-Akcomak, I. S., and B. ter Weel. ٢٠١٢. “The Impact of Social Capital on Crime: Evidence From the Netherlands.”

-Dragovic, D. ٢٠١٥. Religion and Post-conflict Statebuilding: Roman

Catholic and Sunni Islamic Perspectives. Basingstoke: Palgrave Macmillan.